

سوريا: سباق دمج قوات «قسد» في الدولة قبل نهاية العام

أولاً: المقدمة

تشهد الساحة السورية مفاوضات محمومة قبيل نهاية العام حول دمج «قوات سوريا الديمقراطية (قسد)» في مؤسسات الدولة السورية. وبعد اتفاق مبدئي وقع في 10 آذار/مارس، يسابق المسؤولون الزمن لإظهار تقدم حقيقي في تنفيذ عملية الدمج قبل انقضاء المهلة المحددة. ورغم تسارع وتيرة المحادثات في الأيام الأخيرة، فإن مصادر سورية وكردية وغربية تستبعد حدوث اختراق شامل في اللحظات الأخيرة، لكنها تقر بوجود ضغوط أميركية لتحقيق أي تقدم ملموس قبل نهاية العام. وفي هذا السياق، كشفت مصادر لرويترز عن تقييم دمشق مقترباً خطياً لـ«قسد» يتضمن إعادة هيكلة قواتها ضمن الجيش السوري. هذا المقترن – وهو الأول منذ اتفاق آذار/مارس – يشير إلى ضغط زمني حقيقي تشعر به جميع الأطراف، وسط تلميحات متزايدة عن إمكانية التوصل إلى تفاهم أولي قريباً (Reuters, 2025).

هذا يطرح السؤال المركزي: هل دمج «قسد» في الجيش السوري مجرد ترتيب أمني يهدف لمنع حرب جديدة، أم صفقة نفط لتقاسم الموارد، أم تسوية للحكم المحلي واعتراف بالإدارة الذاتية؟ الحقيقة أن عملية الدمج تتجاوز بعد العسكري البحث، لتصبح أقرب إلى تسوية شاملة تتعلق بهيكلية الدولة، وترسيم حدود السيطرة، وتقاسم الموارد، وتوفير ضمانات دولية للمكونات المختلفة. إن دمج قوات «قسد» ليس مجرد إجراء فني لضم مقاتلين، بل اتفاق سياسي واسع حول شكل السيادة ومستقبل اللامركبية في سوريا (Enab Baladi, 2025).

بناءً عليه، ستتناول هذه الورقة ثلاثة زوايا رئيسية للموضوع: الثمن السياسي للدمج، ضمانات التنفيذ وموافق الأطراف الدولية، وملف الموارد والإدارة المحلية في شمال شرق سوريا. ويبقى السؤال: لماذا الآن؟ ومن الرابح من عامل الوقت؟ هل بات الزمن أداة ضغط تستخدماها بعض الأطراف لفرض شروطها، أم ورقة تفاوض تستثمرها قسد ودمشق لكسب تنازلات متبادلة قبل حلول المهلة النهائية؟

ثانياً: ما ثمن الدمج؟ صفة السيادة مقابل الحكم المحلي

في صلب النقاش الدائر حول الدمج، يبرز البعد السياسي للصفقة بوصفه مقايضة معقدة بين السيادة المركزية والحكم المحلي. يمثل دمج «قسد» في مؤسسات الدولة مقايضة سياسية مركبة بين دمشق والإدارة الذاتية الكردية. فالمعادلة المطروحة تقضي باستعادة الحكومة المركزية سيادتها على المناطق الشمالية الشرقية، مقابل منح تلك المناطق حكماً محلياً موسعاً ضمن هيكل الدولة. على الأرض، يعني ذلك تكثيف الوضع شبه المستقل الذي تمتلكه الإدارة الذاتية مقابل دمجها تحت سلطة دمشق مع إبقاءها على قدر من النفوذ المحلي. وتشير التقارير إلى أن حجم قوات «قسد» يناهز 50 ألف مقاتل (Reuters, 2025)، وهو رقم له تقله العسكري والسياسي. هذا الحجم الكبير أكسب الأكراد نفوذاً تفاوضياً بوصفهم قوة لا يمكن تجاهلها، لكنه في الوقت ذاته يطرح تحدياً إدارياً على دمشق التي ستجد نفسها أمام عباء دمج عشرات الآلاف من المقاتلين وتمويلهم وإدارتهم. فهل يشكل هذا الرقم مصدر قوة تفاوضية لـ«قسد»، أم عبأً سترته الدولة السورية إذا تم الدمج بشكل غير مدروس؟

وانطلاقاً من هذه المعضلة، تبرز الصيغة العسكرية المقترنة كأحد أكثر الملفات حساسية في مسار الدمج. أحد المقترنات المحورية قيد النقاش يتمثل في إعادة هيكلة قوات «قسد» ضمن الجيش السوري في ثلاثة فرق عسكرية رئيسية (أو فيالق

مزوعة جغرافياً في الشمال الشرقي، إلى جانب عدد من الألوية الأصغر. ووفق مصادر متعددة، أبدت دمشق استعداداً مبدئياً لقبول هذه الصيغة التنظيمية شريطة أن تخلي «قسد» عن بعض سلاسل القيادة المستقلة وتقتح مناطقها أمام انتشار قوات الجيش السوري (Reuters, 2025). هذه الصيغة تختلف جزرياً عن مجرد دمج وحدات متفرقة هنا وهناك؛ فالحدث يدور عن فرق كاملة التشكيل، ما يعني إبقاء البنية القتالية لـ«قسد» متماسكة نسبياً داخل الجيش. من زاوية التحليل العسكري، يشير ذلك إلى دمج شكلي أكثر منه اندماج كلي: بدل تقسيت قوات «قسد» وتوزيع أفرادها على وحدات الجيش القائمة، ستنتضم ككل تكتيبة لها خصوصيتها. وهنا يبرز التساؤل: هل سنشهد توحيداً حقيقياً للقوات تحت قيادة مركزية واحدة، أم أن إنشاء فرق خاصة يعني إضفاء الشرعية على قدر من الاستقلالية داخل الجيش السوري؟

غير أن البعد العسكري لا يمكن فصله عن البنية الإدارية التي تشكلت خلال سنوات سيطرة «قسد» على المنطقة. إلى جانب البعد العسكري، يبرز ملف الإدارة المحلية في مناطق شمال وشرق سوريا كجزء أساسي من ثمن الصفقة. خلال سنوات سيطرة «قسد»، تشكلت هيكلات حكم محلي: مجالس محلية، وبلديات، ونظم تعليمية تعتمد اللغات المحلية (الكردية والسريانية إلى جانب العربية)، وقوى أمن داخلي (الأسايش) تولت شؤون الشرطة والقضاء. هذه المؤسسات بدورها تهوية إدارية ذاتية ترى نفسها فوق سلطة الدولة المركزية. بالمقابل، تنظر دمشق إلى الإدارة المحلية من زاوية تقليدية، تعتبر أن الدولة المركزية هي المظلة العليا التي تدرج تحتها أي إدارة محلية بصلاحيات محدودة.

هذا التباين يخلق حساسية واضحة: دمشق تريد دولة فوق الإدارة، وقد تريد إدارة فوق الدولة. على سبيل المثال، تطالب الأطراف الكردية باعتراف رسمي بالخصوصية الثقافية واللغوية لمناطق الكردية، وضمان استمرار المناهج التعليمية المحلية واستخدام اللغة الكردية في المؤسسات، في حين أن الدستور السوري المؤقت لا يعترف سوى بالعربية كلغة رسمية. يشير تحليل قانوني حديث إلى أن غياب ضمانات دستورية لحقوق المكونات قد يجعل أي تفاهم إداري مؤقتاً وقابلًا للإبطال بمرسوم رئاسي (Kurdish Peace Institute, 2023).

ويتصل بهذه الإشكالية مباشرة ملف الضمانات القانونية التي يفترض أن تحمي أي اتفاق من التراجع أو النقض. يتصل بما سبق ملف الضمانات المطلوبة لضمان احترام الاتفاق وعدم الانقلاب عليه بعد التنفيذ. من القضايا المطروحة للنقاش: مكانة اللغة الكردية كلغة رسمية أو محلية معتمدة، وضمان التمثيل السياسي للكرد والعرب في مؤسسات الحكم بنسبة عادلة، ودور قيادات «قسد» في التعيينات العسكرية والأمنية مستقبلاً. هذه الأسئلة ترتبط مباشرة بعملية صياغة دستور جديد أو تعديل الدستور الانتقالي الحالي. هل سيتم دمج «قسد» قبل إنجاز إصلاح دستوري يضمن حقوق مناطقها؟ أم ستصر الإدارة الذاتية على إقرار ضمانات في الدستور أولاً قبل التخلص من سلطاتها شبه المستقلة؟

زاوية الشرعية الاجتماعية لا تقل خطورة عن الصيغة العسكرية، لأن الشمال الشرقي ليس كتلة كردية صافية. في القامشلي والرقة ودير الزور مساحات عربية واسعة، وشراائح عشائرية ترى أن ترتيب السلطة بعد 2011 من عبر شبكات أمنية ومجالس محلية لم تمتلها دائماً بالقدر الذي تريده. لذلك قد يثير الدمج حساسية "التمييز" من جهتين: عرب يخشون تثبيت نفوذ كردي داخل الدولة، وآكراد يخشون أن يكون الدمج طريقة لاذابة نفوذهم. متابعة مجلس العلاقات الخارجية للصراع السوري أشارت إلى استمرار احتكاكات في الشمال الشرقي بين قسد وفصائل مدعومة من تركيا ومع عرب محليين، ما يعني ان

النسيج الاجتماعي ما زال قابلاً للاشتعال اذا فشل المسار السياسي (Council on Foreign Relations, 2025). الاستجابة الواقعية لا تكون بشعارات، بل بآليات تمثل ومسئلة: انتخابات محلية وصلاحيات واضحة وموازنة معلنة وتوزيع وظائف شفاف، بحيث يشعر العرب انهم شركاء، ويسعى الاكراط ان حقوقهم ليست منحة قابلة للسحب.

ثالثاً: من يضمن التنفيذ؟ سباق الضمانات بين واشنطن وأنقرة ودمشق

في قلب معادلة التنفيذ، يبرز الدور الأميركي بوصفه عنصراً حاسماً في تيسير الاتفاق ومحاولة ضمان استمراريته. لعبت الولايات المتحدة دوراً حاسماً ك وسيط وضامن غير معلن في مفاوضات دمشق و«قسد». فمنذ إطاحة النظام السابق وتشكيل حكومة انتقالية في دمشق، عملت واشنطن على تسهيل الحوار بين الأكراد والحكومة الجديدة. تشير مصادر غربية إلى أن الولايات المتحدة نقلت الرسائل بين الطرفين وضغطت باتجاه إنجاز الاتفاق (Enab Baladi, 2025)، سعياً منها لتنبيت الاستقرار في سوريا وتجنب اندلاع حرب جديدة (Reuters, 2025).

مصلحة واشنطن واضحة: لا تزيد تكرار سيناريوهات الفوضى أو الانسحاب الكارثي كما حدث في تجارب أخرى، كما أن دمج «قسد» يضمن استمرار الحملة ضد داعش بدون الاضطرار لإبقاء قوات أميركية كبيرة على الأرض. يذكر أن الإدارة الأميركية الحالية تنظر للاتفاق كوسيلة للحفاظ على استقرار نسيبي يسمح لها بتقليل وجودها العسكري تدريجياً دون التضحية بحلفائها الأكراد أو بجهود محاربة الإرهاب (Harmoon Center, 2025). لكن تساؤلاً يطرح نفسه: هل دور واشنطن كضامن دائم لاستمرار الاتفاق، أم أنها تمسك بمقتah مصيره بحيث أن أي تغيير في التزامها قد يعرض الصفقة للانهيار؟ في الواقع، يعزّز مراقبون التسريع الحالي في المحادثات إلى رغبة أميركية في تحقيق إنجاز قبل استحقاقات انتخابية مقبلة، ما يعني أن عنصر الوقت بالنسبة لواشنطن ورقة ضغط بحد ذاته.

اما انقرة فتتعامل مع الدمج بوصفه اختباراً لاحتمالين: اما ان يذيب قسد داخل دولة سورية موحدة، او ان يمنحها قشرة شرعية تسمح لها بالتحصن على الحدود. لهذا جاءت لهجة التحذير التركي مباشرة في ديسمبر 2025. روبيتز نقلت عن وزير الخارجية التركي ان «الصبر ينفذ» بسبب ما اعتبره تأخيراً في تنفيذ اتفاق الدمج الموقع في مارس، مع تفضيل تركي معلن للحل السلمي لكن من دون استبعاد الضغط اذا طال الانتظار (Reuters, 2025f). الخط الاحمر التركي يتمحور حول فكرة «المنطقة الآمنية» ومنع اي كيان مسلح مرتبط بحزب العمال الكردستاني من تثبيت ذاته قرب الحدود. لكن انقرة تعرف ايضاً ان تدخلها العسكري يحمل كلفة اقليمية في لحظة تحاول فيها دمشق تثبيت مرحلة انتقالية. ومن زاوية التفاوض، يعمل التهديد التركي كساعة رملية اضافية: انه يدفع قسد الى تقديم تنازلات في سلسلة القيادة، ويدفع دمشق الى طمأنة انقرة بان الدمج ليس «اعادة تسمية» لقسد. كما يمنح واشنطن مبرراً لتكثيف الوساطة حتى لا يتحول اختلاف التفسير حول الاتفاق الى اشتباك حدودي واسع. السؤال الانتقالي هنا: هل الضغط التركي هدفه ايقاف مسار عسكري محتمل، ام فرض شروط سياسية مسبقة على شكل الادارة المحلية؟

ولا يقل عن ذلك تقييداً ملف التحقق الأمني، الذي يشكل إحدى النقاط حساسية في مرحلة التنفيذ الفعلي. فدمشق تصرّ على ما تسميه مصفاة أمنية قبل استيعاب أي مقاتلين في الجيش، لضمان عدم تسلل عناصر غير مرغوب فيها ضمن القوات النظامية. المخاوف هنا متعددة الأطراف؛ فالدولة السورية وحلفاؤها ي يريدون التأكيد من خلو صفوف المنضمين الجدد من

موالين لتنظيمات متطرفة أو انفصالية قد تشكل تهديداً من الداخل. في هذا السياق، تحدث تقارير عن احتمال استبعاد عناصر معينة خلال عملية الدمج، لاسيما المقاتلين غير السوريين أو ذوي الارتباطات المباشرة بحزب العمال الكردستاني. ووفق تحليل لمركز بحثي، قد يُعرض على هؤلاء خيار مغادرة البلاد أو التقاعد المبكر بدلاً من انضمامهم للجيش الوطني الجديد .(Harmoon Center, 2025)

هذه العملية أشبه بعملية تنقية تهدف إلى طمانة تركيا أيضاً بأن الجيش السوري المُعاد هيكلته لن يضم خلايا نائمة موالية لحزب العمال الكردستاني. المشكلة تكمن في من سيتولى الغربلة؟ هل ستترك لدمشق وحدها، ما قد يثير ريبة الأكراد بأن قوائم الاستبعاد قد تضم كل من يعارض سياسات المركز؟ أم سيجري الأمر برعاية لجنة مشتركة أو جهة دولية لضمان الشفافية؟ لا إجابة واضحة بعد، لكن التسريبات تتحدث عن تقاهم مبدئي على إشراف لجنة أمنية مشتركة سورية-كردية، وربما بمشاركة استشارية من جانب التحالف الدولي، لتدقيق بيانات المقاتلين وتاريخهم قبل دمجهم.

ولتنظيم هذا المسار المعقد وتقادي الانزلاق إلى فوضى تنفيذية، بُرِز خيار اللجان المشتركة وخارطة الطريق المرحلية. لضمان التنفيذ المرحلي المنظم، تم الاتفاق في آذار/مارس على تشكيل لجان تنفيذية مشتركة تتبع تفاصيل الدمج وتقسيم مراحله. مهام هذه اللجنة، التي تضم ممثلين عسكريين وإداريين من دمشق والإدارة الذاتية وبإشراف غير مباشر من واشنطن وموسكو، تشمل وضع خارطة طريق مفصلة لتنفيذ الاتفاق بنهائية 2025 (Syria Direct, 2025). من عناصر هذه الخارطة المطروحة: تسليم المعابر الحدودية تدريجياً لسيطرة حرس الحدود التابع للدولة (Enab Baladi, 2025)، توحيد هيكلية الرواتب بحيث يتقاضى مقاتلو «قسد» رواتبهم من وزارة الدفاع السورية كباقي القوات، ودمج إداري تدريجي لمؤسسات الخدمات التعليم، الصحة، البلديات بحيث تنتقل تباعاً من التمويل الذاتي إلى موازنات الحكومة المركزية.

كما يفترض أن تشمل الخارطة خطوات رمزية لتعزيز الثقة، مثل رفع العلم السوري في مقرات المجالس المحلية إلى جانب علم الإدارة الذاتية، وإعادة افتتاح الدوائر الرسمية التابعة للدولة في المدن الكبرى كالقامشلي والحسكة. وتشير بعض المصادر إلى انخراط أمريكي وروسي براغماتي في دعم هذه الخارطة؛ فواشنطن ترغب في نجاح النموذج لتأمين انسحابها المستقبلي، وموسكو وإن بقىت على الهمامش فإنها لا تعارض ما دام يعيد للدولة سيادتها نظرياً ويحجم الدور الإيراني (Harmoon Center, 2024). التحدي هنا: تطبيق هذه الخطوات يستدعي جهة محايدة للمتابعة وضبط الإيقاع. فغياب الثقة بين دمشق والأكراد يستوجب وجود طرف ضامن يُشهد على كل مرحلة، قد يكون الأمم المتحدة أو تحالفاً دولياً مصغراً.

رابعاً: النفط والإدارة والحدود – لماذا الشمالي الشرقي هو قلب النزاع لا هامشه؟

يمثل النفط السوري أحد المفاتيح الأساسية لفهم الصراع على دمج «قسد»، إذ تقع نسبة كبيرة من الموارد النفطية في البلاد ضمن مناطق سيطرة الإدارة الذاتية. فحقول محافظتي الحسكة ودير الزور الغنية بالنفط والغاز كانت رافعة اقتصادية لـ«قسد» منذ دحرها تنظيم داعش عام 2019. وتاريخياً، بلغ إنتاج سوريا من النفط قبل الحرب نحو 380 ألف برميل يومياً عام 2010، لكنه تدهور بشدة خلال الحرب فيما أصبح ما تبقى تحت يد الأكراد وقوات التحالف. خلال سنوات الانقسام، اعتمدت دمشق على صفقات غير مباشرة للحصول على النفط من مناطق «قسد»، فيما استفادت الإدارة الذاتية من عائدات

النفط في تمويل هيكلها. اليوم، وفي ظل الاتفاق الناشئ، بدأ بالفعل تزويد الحكومة المركزية بكميات محدودة من النفط الشمالي بموجب ترتيبات تجريبية. فبحسب وزارة النفط السورية، شرعت الإدارة الكردية لأول مرة علناً في شباط/فبراير 2025 بتوريد حوالي 5 آلاف برميل يومياً من حقول رميلان وغيرها إلى مصفاة حمص المركزية (Reuters, 2025).

ومن الواضح أن التجارة النفطية الداخلية غدت جزءاً أساسياً من المباحثات بين دمشق وقسد. وتتحدث مصادر مطلعة أن أي تسوية شاملة ستلزم «قسد» بالتخلي عن سيطرة عائدات النفط لصالح خزينة الدولة (Reuters, 2025). في المقابل، يشترط الأكراد ضمان توزيع عادل للثروة النفطية بين كافة المحافظات وعدم حرمان مناطقهم منها (Reuters, 2025). إن السؤال الجوهرى هنا: هل يعتبر نفط الشمال الشرقي مورداً وطنياً سيعود ريعه لكل أبناء البلد بعد الدمج، أم أنه ورقة تفاوضية يستخدمها الأكراد لانتزاع مكاسب وضمانات من المركز؟ ولعل الإجابة تعتمد على آلية دمج قطاع النفط: هل سيتم تسليم كامل الحقول لإدارة دمشق فوراً، أم اعتماد صيغة شراكة في الإدارة والإيرادات لفترة انتقالية؟

وإلى جانب النفط، تبرز مسألة السيطرة على المعابر والحدود بوصفها امتداداً مباشراً للصراع على السيادة والنفوذ. إلى جانب النفط، تشكل الحدود الشمالية والشرقية لسوريا عصباً سيادياً واقتصادياً جعل من شمال شرق سوريا قلب النزاع. فهذه المناطق تضم معابر استراتيجية: مع تركيا شمالاً (مثل معبر تل أبيض غير الرسمي ومعابر التهريب عبر نهر الفرات)، ومع العراق شرقاً (معبر اليعربية/تل كوجر الذي كان شرياناً حيوياً للتجارة والمساعدات). خلال فترة الإدارة الذاتية، كانت الحدود أشبه بخط تماس دولي غير معترف به، إذ أقامت «قسد» منافذ خاصة بها للتبادل التجاري ولتمرير الإمدادات من إقليم كردستان العراق. الآن، تطالب دمشق في إطار اتفاق الدمج باستعادة السيطرة الكاملة على الحدود والمعابر باعتبار ذلك رمز السيادة الأولى (Enab Baladi, 2025). هذا المطلب يتعارض مع الهواجس التركية أيضاً؛ فأنقرة ترى ضمانات بأن الحدود السورية-التركية لن تكون بعد الآن ملاداً آمناً لوحدات كردية مسلحة أو ممراً لتهريب السلاح.

من جهة أخرى، تعتبر دمشق إعادة فتح المعابر الرسمية وإغلاق منافذ التهريب خطوة ضرورية لإعادة دمج الاقتصاد السوري وتحصيل الرسوم الجمركية والتخفيض من عقوبات خانقة عبر الاستيراد من العراق. إن إدارة الحدود في هذا السياق ليست مسألة أمنية فحسب، بل أداة نفوذ سياسي بيد من يسيطر عليها. فإذا نجحت الدولة في بسط سلطتها على المعابر، ستستعيد ورقة قوة كانت تقصها في التفاوض مع الجوار الإقليمي والدولي. أما إذا تعثر ذلك وبقيت مناطق حدودية خارج السيطرة المركزية، فسيظل الشمال الشرقي بؤرة نفوذ خارجي سواء تركي أو أميركي تؤثر على القرار السيادي السوري.

خامسًا: الخاتمة

في الختام، يتبيّن أن سؤال دمج «قسد» في الجيش السوري أوسع بكثير من كونه قضية عسكرية؛ إنه في جوهره قرار حرب أو سلم لمستقبل سوريا. الأطراف جميعها تدرك أن الخيارين المطروхи - إما الاندماج ضمن دولة موحدة أو الانزلاق مجدداً نحو الصراع - يحمل كلّ منها تداعيات مصيرية.

مع ذلك، تبقى هناك عوامل قوة قد تعرقل التنفيذ حتى لو توصل القادة إلى اتفاق مبدئي. تركيا مثلاً تملك قدرة التعطيل بقوتها العسكرية إن شرعت أن مصالحها مهددة، والمتشددون سواء في المعسكر الكردي أو في مؤسسة الدولة قد يسعون لإفشال الصفقة من الداخل إن رأوا فيها تنازلات مهينة. كما أن الدعم الدولي ليس مضمون الاستمرار؛ فإذا تبدلت الإدارة الأمريكية أو تراجعت أولوياتها في سوريا، قد يفقد الاتفاق أحد أهم روافده. إذا حل 1 يناير دون اتفاق، فالارجح أن نشهد أحد شكلين: تمديد تفاوضي بغضاء اعلان فضفاض، أو تصعيد متدرج على محاور الحدود والموارد.

إن دمج «قسد» في مؤسسات الدولة السورية هو عملية معقدة تتراوّز دمج البنادق تحت قيادة واحدة؛ إنها عملية دمج سيادات وتوازنات جديدة. نجاحها يتطلب توحيد الرؤى حول موارد البلاد وحدودها السياسية والاعتراف المتبادل بين مكوناتها. فكما أنها دمج للسلاح، هي أيضاً دمج للقلوب والعقول تحت راية وطن واحد. وإذا كُتب لهذه الصفقة أن تتم وتثبت، فستكون خطوة كبرى نحو إغلاق فصل دام من الصراع السوري، وفتح صفحة جديدة عنوانها الشراكة في دولة لكل أبنائها. أما إذا تعثرت، فإن مخاطر انفجار الموقف تبقى قائمة، ما يجعل الأشهر والأشבוע القادمة فترة حرجة سترسم ملامح سوريا لسنوات وربما عقود قادمة. وفي النهاية، قد يكون النجاح مرهوناً بإدراك جميع الأطراف أن لا منتصر في حرب داخلية جديدة – وأن أفضل الضمانات لأي اتفاق هو توافق المصلحة المشتركة على صنع السلام وتجنب الحرب، قبل أي ضمان خارجي أو تعهدات مكتوبة.

المصادر:

Reuters. (2025, December 19). *Exclusive: Syria, Kurdish forces race to save integration deal ahead of deadline*[reuters.com](https://www.reuters.com)

Reuters. (2025, December 18). *Turkey urges peaceful Syria-SDF talks, warns patience running out – foreign minister*[reuters.com](https://www.reuters.com)

Enab Baladi. (2025, December 19). *Damascus puts forward proposal to integrate SDF into army*english.enabbaladi.net

Al Jazeera. (2023, August 30). *Several killed in fighting between SDF and tribesmen in eastern Syria*[aljazeera.com](https://www.aljazeera.com)

Syria Direct. (2025, March 11). *'Day of unity' and the 'devil in the details': Syrians welcome landmark SDF deal*syriadirect.org

Reuters. (2025, February 22). *Syria's northeast begins supplying oil to Damascus, oil ministry says*[reuters.com](https://www.reuters.com)

Harmoon Center for Studies. (2025). *A landmark pact between the Syrian Government and the SDF: Challenges of Implementation and Future Prospects*harmoon.org/harmoon.org.

Kurdish Peace Institute. (2025). *The Next Step in Syrian Integration Must Be Constitutional Rights for All*kurdishpeace.org/kurdishpeace.org.